

استغلال الميزات الطبيعية للولاية والبلدية وأثره على مداخيل الجباية المحلية واستحداث مناصب الشغل

Exploiting the natural advantages of the wilaya and municipality and its impact on local taxes revenues and job creation

قادم عبد الحميد¹

¹ جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)، kadem.abdelhammid@univ-oeb.dz

تاريخ الاستلام: 2025/10/02 تاريخ قبول النشر: 2025/12/12 تاريخ النشر: 2025/12/25

الملخص: هدفت الدراسة إلى معرفة مدى استغلال الجماعات المحلية (الولايات والبلديات) في الجزائر للقدرات الطبيعية التي تميزها عن بعضها البعض من أجل زيادة مواردها والمداخيل الجبائية لها وتوفير مناصب شغل جديدة، وذلك من خلال التركيز على ما منحه لها قانون الجماعات المحلية الجزائرية من حرية في استغلال هذه الميزات الطبيعية باستخدام طرق التسيير المختلفة التقليدية والحديثة.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: استغلال الجماعات المحلية لميزاتها الطبيعية يمكنها من إنشاء مشاريع منتجة تسمح بزيادة مداخيلها وتوفير مناصب شغل جديدة، منح حرية أكثر للجماعات المحلية من أجل استغلال ميزاتها الطبيعية يسمح بتشكيل ميزة تنافسية لها، يجب تشجيع متخذي القرار في الجماعات المحلية وتحفيزهم على استغلال الميزات الطبيعية لصالح هذه الجماعات.

الكلمات المفتاحية: الميزات الطبيعية، الجماعات المحلية، الولاية والبلدية، الجباية المحلية.

تصنيف JEL: H71، H27.

Abstract: The study aimed to determine the extent to which local communities in Algeria exploit the natural advantages to increase their resources and tax revenues and provide new job opportunities. This was done by focusing on the freedom granted to them by the Law to exploit these natural advantages through various management methods.

The study reached several conclusions are: local communities exploiting their natural advantages to create productive projects; granting local communities greater freedom to exploit their natural advantages; and encouraging and motivating decision-makers to exploit natural advantages for the benefit of these communities.

Keywords: Natural advantages, local communities, wilaya and municipality, local taxation.

Jel Classification Codes: H71, H27.

* المؤلف المرسِل: قادم عبد الحميد

1. مقدمة:

إن اختصاص الجماعات المحلية حاليًا لا يقتصر فقط على القيام بوظائف تقليدية، بل امتد دورها الآن ليشمل جميع المجالات خاصة ما تعلق منها بجانب تحسين المداخل المالية وخلق مناصب الشغل، فتدخلها يكون في حدود الإمكانات المحلية المتوفرة لديها، فكل ما توفرت لديها موارد أكثر كلما تمكنت من تسيير المرافق والممتلكات التابعة لها بصفة أفضل وتمكنت من استغلال قدراتها الخاصة والاستثمار فيها، فالجماعات المحلية في الجزائر تحظى باهتمام كبير من السلطة المركزية إذ منحت لها صلاحيات كبيرة في إطار ارساء مبادئ اللامركزية لتحقيق التنمية المحلية وتقليل التبعية، من خلال توفير الوسائل اللازمة لها وتبسيط الاجراءات.

حيث أن للجماعات المحلية أو الاقليمية حيز جغرافي يزخر بميزات طبيعية يمكن استغلاله من أجل زيادة مواردها المالية ورفع جبايتها المحلية، وفي الجزائر ونظرًا لشساعة المساحة الجغرافية نجد أن هناك تنوع في الميزات الطبيعية بين الشمال والجنوب والشرق والغرب، وهذا ما أفضى إلى اختلاف الميزات الطبيعية بين الجماعات المحلية التي تقع في الجنوب والوسط والشمال بدرجة أولى، كما نجد أيضًا تنوع واختلاف في الميزات الطبيعية في الجماعات المحلية القريبة من بعض والتي تكون أحيانًا متجاورة، كل هذا التنوع والاختلاف في هذه المزايا لا بد من استغلاله.

فالميزات الطبيعية المتمثلة في الخيرات الطبيعية المتوزعة على المساحة الجغرافية أو الإقليم الخاص بكل جماعة محلية كالمياه والتربة والبحار والغابات ورمال الصحراء والجبال والحمامات... يمكن استغلالها في إنشاء مشاريع منتجة تعود بالفائدة عليها وتساهم في استقلالها المالي، وبالحديث عن الجماعات المحلية في الجزائر ممثلة في الولاية والبلدية، سنسعى إلى معرفة ما مدى قدرة هذه الجماعات على استغلال الميزات الطبيعية التابعة لها إقليميًا، وما هي التحفيزات المقدمة لمتخذي القرار فيها من أجل استغلال هاته الميزات، من خلال قانون الجماعات الاقليمية الجزائرية للولاية والبلدية، وعليه يمكن طرح السؤال التالي:

هل يؤدي استغلال الولاية والبلدية في الجزائر لميزاتها الطبيعية إلى جذب مداخيل مالية واستحداث مناصب للشغل.

وللإجابة عن هذه الاشكالية نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الميزات الطبيعية للجماعات المحلية.
- كيف يمكن استغلال الميزات الطبيعية من أجل خلق موارد مالية للجماعات المحلية.
- ماهي موارد الجباية المحلية للبلدية والولاية وفقاً لقانون الجماعات الاقليمية الجزائرية.
- كيف يمكن خلق مناصب شغل عن طريق استغلال الميزات الطبيعية للجماعات المحلية.

وبناءً على هذه الأسئلة الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

- استغلال الجماعات المحلية لميزاتها الطبيعية يسمح لها بزيادة مواردها المالية ورفع جبايتها المحلية.
- يمنح قانون الجماعات الاقليمية الجزائرية حرية كبيرة لمتخذي القرار في الولاية والبلدية من أجل استغلال الميزات الطبيعية التابعة لها إقليمياً.
- استغلال الميزات الطبيعية للجماعات المحلية يمكن من إنشاء مشاريع ومؤسسات توفر مناصب شغل جديدة.

وتستمد هذه الدراسة أهميتها من تناولها موضوعاً مهماً يتعلق بزيادة الموارد المالية للجماعات المحلية في الجزائر (الولاية والبلدية) من خلال استغلالها لميزاتها الطبيعية بشكل يسمح بإنشاء مشاريع منتجة من أجل تحقيق استقلالها المالي والتقليل من تبعيتها للسلطة المركزية في تتميتها المحلية.

وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف متغيرات الدراسة المتمثلة في الميزات الطبيعية وكيف يتم استغلالها من خلال طرق التسيير المختلفة

للمرافق العامة من أجل زيادة مداخيل الجباية المحلية، وتحليل امكانية استغلال هذه الميزات من خلال قانون الجماعات الإقليمية الجزائرية في إنشاء مشاريع منتجة، وفي الأخير تم اقتراح مجموعة من الحلول علّها تساهم في تحقيق التنمية المحلية.

2. الميزات الطبيعية للجماعات المحلية

إن الجماعات المحلية في الجزائر هي الولايات والبلديات وتعرف الولاية وفقاً للقانون رقم 07-12 المتعلق بالولاية على أنها "هي الجماعة الإقليمية للدولة وتتميز بتمتعها بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، كما أنها تعتبر الدائرة الإدارية للدولة، وعلى مستواها يتم تنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة" (الأمانة العامة للحكومة ، 2012، صفحة 9)، وتعرف البلدية وفقاً للقانون رقم 10-11 المتعلق بالبلدية على أنها "هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وتتميز بتمتعها بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، فهي قاعدة ارساء اللامركزية والحيز الذي يتم فيه ممارسة المواطنة واشراك المواطنين في تسيير الشؤون العمومية" (الأمانة العامة للحكومة ، 2011، صفحة 7)

وتتمثل الميزات الطبيعية للجماعات المحلية في الخيرات والموارد الطبيعية الموجودة في إقليمها والتي يمكن أن تكون مصدراً للنمو الاقتصادي من خلال المشاريع المرتبطة بالطبيعة، فاستغلال الطبيعة من طرف هذه الجماعات مع الحفاظ عليها يؤدي إلى زيادة مداخيلها المالية في إطار التنمية المحلية المستدامة. ومن أهم هذه الميزات نجد:

1.2 المياه

توجد بلديات وولايات بها وفرة للمياه السطحية والجوفية، ويجب أن تسعى البلديات والولايات التي بها هذه الموارد المائية إلى استغلالها في الشرب وفي الزراعة...

2.2 المساحة والتربة

توفر المساحات والتربة بيئة للنباتات كما تستخدم في معالجة مياه الصرف الصحي، ويمكن أن تستغل في الزراعة وإنشاء المساحات الخضراء للسياحة.

3.2 الغابات

تعد الغابات مصدرًا لاستقرار التربة وتنقية الهواء، ويمكن استغلالها في السياحة وصناعة الخشب والمنتجات الطبيعية الأخرى...

4.2 الجبال

تتوفر الجبال على موارد معدنية ومصادر للمياه (الأنهار والينابيع)، إضافة إلى إمكانية استغلالها في مشاريع سياحية وترفيهية، وخلق أماكن لممارسة الرياضة...

5.2 الصحراء

تعد الصحراء مصدرًا يمكن استغلاله لزيادة المساحات المخصصة للزراعة من خلال استصلاح الأراضي، كما يمكن استغلالها في السياحة الصحراوية والرعي وفي مشاريع الطاقة الشمسية...

وهذه الميزات الطبيعية الكامنة فيها موارد طبيعية والتي تعتبر مصدرًا اقتصاديًا للجماعات المحلية يمكن أن تكون متجدد كالمياه والنباتات...، أو غير متجددة كالموارد المعدنية... (Insee, 2021)، مما يستوجب المحافظة عليها.

فاستغلال الميزات الطبيعية لصالح الجماعات المحلية يعد حقًا خاصًا لها، لكن بشرط الحفاظ على بيئة نظيفة في إطار التنمية المستدامة كحق عام، فعمليات استغلال الميزات الطبيعية في باطن الأرض وعلى سطحها يجب أن تتم بطريقة عقلانية مما يحقق التنمية المتكاملة لجميع الأجيال (مريم، 2023، صفحة 9).

يمكن القول بأن الجماعات المحلية في الجزائر غنية بميزات طبيعية تمكنها من تحسين إيراداتها المالية وزيادة جبايتها المحلية إذا ما تم استغلالها بطريقة فعالة، وكلما كان هناك استغلال أمثل لهذه الميزات الطبيعية كلما زادت مداخيل الجماعات المحلية التي يجب أن تبحث عن استقلالها المالي من أجل تحقيق تنميتها المحلية.

إذ تعد الاستقلالية المالية من خصائص الجماعات المحلية إذ يجب عليها البحث عن موارد مالية اضافية خاصة بها من أجل أداء المهام الموكلة لها، وتحقيق أفضل استجابة لمتطلبات مواطنيها واشباع حاجاتهم في حدود ما هو مطلوب منها، اضافة إلى التسيير الحسن لميزانياتها بحرية في اطار سياسة الدولة الاقتصادية. (بويكر، 2022، صفحة 203)

3. اختصاصات الجماعات المحلية

إن اختصاص الجماعات المحلية يشمل جميع المجالات في اقليمها، في المجال المالي والاقتصادي والاجتماعي...

1.3 المجال المالي

يرتكز دور الجماعات المحلية في المجال المالي على تحقيق التنمية المحلية من خلال حسن تسيير الميزانيات والبحث عن موارد مالية ذاتية وانشاء مشاريع في اطار الاستثمار المحلي، حيث تسعى الولاية في الجانب المالي إلى تحقيق التنمية على مستوى اقليمها من خلال تمويل البرامج والمشاريع ومساعدة البلديات ودعمها، إذا تعتبر البلدية القاعدة الأساسية للتنمية وحلقة الوصل بين المواطنين والدولة. ويتمثل دور البلدية في الجانب المالي في اطار تنميتها في الحصول على مصادر للتمويل وتعزيز الاستثمار المحلي حيث تقوم ب: (محمد الصغير، 2004، صفحة 89)

إدارة إيرادات البلدية والأمر بالنفقة؛ استغلال أملاك البلدية والتصرف فيها بصفة قانونية، مع المحافظة عليها؛ السهر على ابرام الصفقات العمومية بشفافية والرقابة على تنفيذها؛ توظيف المستخدمين بالبلدية والإشراف على تسييرهم؛ اعداد ميزانية البلدية واقتراحها على المجلس البلدي؛ حسن تسيير المرافق العمومية والمؤسسات البلدية.

2.3 المجال الاقتصادي

تطور دور الجماعات المحلية في المجال الاقتصادي اذ أصبحت هذه الجماعات تؤدي دوراً أساسياً في اقتصاد الدولة، فهي مسؤولة عن توفير بنية تحتية وصيانتها كما أنها تبادر في انشاء مناطق للنشاط الاقتصادي وتحفيز الاستثمار المحلي وتوفير فرص عمل جديدة، ويتضح ذلك جلياً من خلال القانون الجزائري في سعيه لتكريس مبادئ اللامركزية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، فنجد المادة 111 من قانون البلدية تحت على إنشاء أنشطة اقتصادية تتماشى مع قدرات وامكانيات البلدية وتشجيع أي إجراء يتخذه المجلس الشعبي البلدي من شأنه زيادة الاستثمار في البلدية وترقيته. أما دور الولاية في النشاط الاقتصادي في الجزائر فنجد المادة 80 من قانون الولاية تنص على ضرورة اعداد مخطط تنموي من قبل المجلس الشعبي الولائي تتوضح فيه الأهداف والبرامج والوسائل اللازم توفرها من قبل الدولة في اطار انشاء مشاريع للدولة وبرامج التنمية في البلدية، ويعتبر هذا المخطط بمثابة وسيلة لترقية الولاية والعمل من أجل تنميتها اقتصادياً واجتماعياً. أما المادة 81 من قانون الولاية فتتص على أهمية إنشاء بنك معلوماتي على مستوى كل ولاية يتم فيه جمع الدراسات والمعلومات المتعلقة بالولاية ويحصي المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتعلقة بها، حيث من خلال هذا البنك المعلوماتي يتم إعداد معدلات النمو في كل قطاع، فقانون الجماعات الاقليمية الجزائرية الخاص بالولاية والبلدية يهدف إلى تطوير الأنشطة الاقتصادية وتوسيع الاستثمار مما يعمل على زيادة موارد الأموال للجماعات المحلية لتغطية مختلف نفقاتها في اطار تحقيق التنمية المحلية في منطقتها.

اضافة إلى ذلك وفي إطار مخطط تنمية الولاية اقتصادياً فقد منحت صلاحيات للمجلس الشعبي الولائي من أجل تحسين مناخ الاستثمار المحلي، فنجد المادة 82 من قانون الولاية توضح دور المجلس في هذا الاختصاص من خلال قيامه بتحديد المناطق الصناعية وإنشائها وإعادة تأهيلها والتدخل فيها وابداء الرأي حول تسييرها، كما يعمل المجلس الشعبي الولائي على توفير العقار الصناعي وتسهيل إجراءات استفادة المتعاملين

الاقتصاديين منه، وتسهيل الحصول على التمويل لتشجيع الاستثمار بالولاية، كما يساهم في تطوير المؤسسات العمومية المتواجدة بالولاية واناهاها.

3.2 المجال الاجتماعي

إن الجماعات المحلية هي حلقة الوصل بين المواطنين والدولة، فهذه الجماعات تعمل على تلبية حاجات المواطن الأساسية والاستجابة لمطالبه، فهي تتدخل في مجالات التعليم والصحة والسكن والثقافة...، ففي المجال الاجتماعي تقوم الجماعات المحلية ببناء المدارس التعليمية للأدوار الأساسية والثانوية والتقنية وإنجاز مؤسسات وملحقات للتكوين وتجهيزها تشجيعاً للنظام التربوي، كما تقوم ببناء الهياكل الصحية كقاعات العلاج وعيادات الولادة وتهتم بالمستشفيات وبأنشطتها كمكافحة تنقل الأمراض المعدية، إضافة إلى سعي الجماعات المحلية إلى توفير السكن اللائق للمواطنين من خلال برامج الإسكان الاجتماعية.

4.3 المجال الثقافي

تعمل الجماعات المحلية على تعزيز الثقافة المحلية من خلال الأنشطة الثقافية التي تقوم بها والمتعلق جزء منها بالتراث الثقافي لمنطقتها، فتتظم فعاليات ثقافية للتواصل والتفاعل بين مختلف المكونات الثقافية في المجتمع، كما يمكن استغلال هذه الأنشطة لتحقيق موارد مالية ذاتية، ومن بين أدوار الجماعات المحلية في المجال الثقافي نجد: العمل على إنجاز مؤسسات ثقافية كالمتاحف وقاعات السمن وتسييرها وصيانتها، إنشاء دور الشباب وتشجيع الأنشطة التربوية والرياضية، المساهمة في تنمية السياحة المحلية عن طريق بناء المطاعم والمراكز العائلية والمخيمات وحدائق التسلية والفنادق الصغيرة...، كما أن الجماعات المحلية تؤدي دور أساسي في الحفاظ على التراث الوطني وحماية الفنون الشعبية وحماية الثقافة بصفة عامة.

إن الاختصاصات المخولة للجماعات المحلية تمنح لها حرية استغلال ميزاتها الطبيعية في إنشاء مشاريع للتنمية المحلية.

فهذه الاختصاصات للجماعات المحلية تمكنها من استغلال منطقتها بأفضل شكل من أجل زيادة مداخيلها، ومن أسباب اختلاف المداخل بين الجماعات المحلية نجد أن هناك أسباب اقتصادية (القطاع الصناعي، قطاع الخدمات، قطاع النقل...)؛ وأسباب تخص الموقع الجغرافي (الموقع الجغرافي، قطاع المناجم، السياحة)؛ وأسباب اجتماعية (التعداد السكاني في البلديات والولايات) (محمد، 2024، صفحة 2014)، فالملاحظ مما سبق أن الميزات الطبيعية للجماعات المحلية كموقعها الجغرافي ومساحتها واستغلال المناجم إذا ما وجدت في اقليمها يعمل على زيادة مداخيلها.

4. الجباية والموارد المالية للجماعات المحلية

إن زيادة مصادر الموارد المالية يساهم في تطور الجماعات المحلية وقدرتها على تغطية نفقاتها وأداء مهامها بفعالية، وهذا ما يساهم في تحقيق استقلالها المالي وقدرتها على الاستثمار في مواردها الأخرى خاصة الطبيعية منها، فكلما كانت هناك وفرة مالية تمكنت هذه الجماعات من استغلال ميزاتها الطبيعية وهذا ما يعود عليها بالفائدة، وفي حالة عدم توفر الموارد المالية لا تستطيع هذه الجماعات القيام بما هو مطلوب منها.

تتعدد مصادر تمويل الجماعات المحلية وتختلف تصنيفات هذه المصادر، فنجد من يصنف هذه المصادر إلى مصادر تمويل جبائية وغير جبائية أو مصادر تمويل ذاتية وغير ذاتية، أو مصادر تمويل خاصة بالبلدية وأخرى بالولاية...

فهناك من يقسم مصادر تمويل الجماعات المحلية إلى موارد متأتية من الجباية المحلية ويقصد بها كل الضرائب والرسوم التي يتم دفعها لصالح الجماعات المحلية الجزائرية - الولاية والبلدية بشكل مستقل كلياً أو جزئياً عن النظام الجبائي للجزائر (بوبر، 2022، صفحة 205)، والموارد الناتجة عن استغلال الممتلكات الخاصة للجماعات المحلية (نواتج الممتلكات المحلية) عن طريق التشغيل أو الاستثمار...، وموارد خارجية تتمثل في إعانات الدولة والقروض المحلية. (بوزيدة، 2006/2005، صفحة 202)

وتعبر العناصر التالية عن أغلب الموارد المالية للبلديات: الحصيلة الجبائية؛ مداخيل ممتلكاتها؛ مداخيل أملاك البلدية؛ الإعانات والمخصصات؛ ناتج الهبات والوصايا؛

القروض؛ ناتج مقابل الخدمات الخاصة التي تؤديها البلدية؛ ناتج حق الامتياز للفضاءات العمومية، بما فيها الفضاءات الإشهارية؛ الناتج المحصل مقابل مختلف الخدمات.

في حين أن أغلب الموارد المالية للولايات تتمثل في: التخصيصات؛ ناتج الجباية والرسوم؛ الإعانات وناتج الهبات والوصايا؛ مداخيل ممتلكاتها؛ مداخيل أملاك الولاية؛ القروض؛ ناتج مقابل الخدمات الخاصة التي تؤديها الولاية؛ جزء من ناتج حق الامتياز للفضاءات العمومية بما فيما الفضاءات الإشهارية التابعة للأملاك الخاصة للدولة؛ الناتج المحصل مقابل مختلف الخدمات.

فمصادر التمويل المحلي في الجزائر يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

1.4 الجباية المحلية

تتضمن على الضرائب والرسوم المحصلة لفائدة البلديات والولايات بصفة كلية أو جزئية، إضافة إلى تدخل الصندوق المشترك للجماعات المحلية (FCCL) من أجل تقديم الاعانات، فالبلديات والولايات تتوفر على الضرائب التالية: (لجناف، 2021، صفحة 129)

- **الضرائب والرسوم المحصلة بصفة كلية لفائدة الجماعات المحلية:** وتشمل: الرسم على النشاط المهني، الرسوم العقاري على الملكيات المبنية وغير المبنية، رسوم التطهير، رسم الإقامة، الرسم الصحي على اللحوم، رسم الحفلات، الرسم على الرخص العقارية، رسم على الإعلانات وعلى الألواح المهنية، رسم السكن، الدفع الجزافي.

- **الضرائب والرسوم المحصلة بصفة جزئية لفائدة الجماعات المحلية:** وتشمل: الضرائب والرسوم على الممتلكات، الرسم على القيمة المضافة، قسيمة السيارات، الضريبة على الربح المنجمي، رسم الحفاظ على البيئة، الضريبة الجزافية الوحيدة، الضريبة على مداخيل الصيد البحري، ضريبة الدخل الإجمالي على الإيجار والممتلكات.

كما أن هناك أنواع من الضرائب والرسوم تدفع لصالح البلديات دون غيرها، تتمثل في الرسوم العقارية ورسوم التطهير. (بوزيدة، 2006/2005، صفحة 207)

حيث أن الرسم العقاري هو عبارة عن ضريبة متعلقة بالعقارات المبنية وغير المبنية الموجودة في التراب الوطني، في حين أن رسم التطهير هو عبارة عن رسم بلدي يدفع لصالح البلديات التي لديها خدمة جمع ورفع القمامات المنزلية، ويدفع لتغطية تكاليف هاته الخدمات.

2.4 مداخل الممتلكات

وتعبر عن النواتج المتأتية من استغلال الممتلكات الخاصة للوحدة المحلية، والتي لها حرية التصرف فيها من خلال استغلالها مباشرة أو كرائها، فهذه العوائد مرتبطة بمشاريع اقتصادية على المستوى المحلي لتقديم خدمات، تتحصل الوحدة المحلية على أموال مقابل استغلال الأفراد لممتلكاتها أو استفادة الأفراد من خدمات المؤسسات أو المشاريع العامة المحلية، وهذه العوائد لها دور أساسي في تمويل ميزانية الوحدات المحلية التي لها ممتلكات كبيرة إذا ما تم استغلالها وتسييرها بطرق قانونية ناجعة.

3.4 موارد مالية خارجية للجماعات المحلية

وتتمثل في الموارد التي تلجأ إليها الوحدة المحلية في حالة عدم قدرتها على تغطية نفقاتها والقيام بالدور المطلوب منها، فهي موارد استثنائية تتحصل عليها الوحدة المحلية من أجل تغطية عجزها في جانب معين أو لفترة معينة ومن أهم هذه الموارد نجد: قروض التنمية المحلية تتحصل عليها الجماعة المحلية وتسدها عن طريق الرسوم المحلية، وإعانات في شكل مساعدات نهائية تمنحها الدولة للوحدة المحلية بصفة مؤقتة.

وهناك من يقسم مصادر تمويل الجماعات المحلية إلى مصادر تمويل ذاتية (جبائية وغير جبائية) ومصادر تمويل غير ذاتية أو خارجية (عباي و بن عمر، 2022، صفحة 189)، وتعتبر مصادر التمويل الذاتية هي موضوع دراستنا إذ أن هذه المصادر هي أساس التفرقة بين الجماعات المحلية فهي تعمل على استقلالها ماليًا، كما تعتبر مصادر التمويل الذاتية غير الجبائية هي الأقل قيمة في إيرادات الجماعات المحلية بالرغم من توفر قدرات خاصة لهذه الجماعات تسمح لها برفع قيمة هذه المصادر من خلال استغلال ميزاتها الطبيعية.

5. أساليب تسيير المرافق العامة المحلية

تختلف أساليب إدارة المرافق العامة تبعاً لاختلاف وتنوع المرافق وطبيعة النشاط الذي تؤديه، وأهم هذه الطرق هي الاستغلال المباشر أو الإدارة المباشرة وأسلوب المؤسسة أو الهيئة العامة وأسلوب الالتزام وأخيراً الإدارة أو الاستغلال المختلط.

ويمكن أن يدار المرفق العام مباشرة من قبل الإدارة العامة أو بشكل غير مباشر عبر التفويض للقطاع الخاص من خلال عقود مثل الامتياز أو عقود أخرى، فالهدف الأساسي هو تحقيق المصلحة العامة وجودة الخدمات المقدمة، مع وجود إطار قانوني لتنظيم الحقوق والواجبات وتوفير المرونة اللازمة لتطوير المرافق لمواكبة احتياجات المجتمع المتغيرة.

والتفويض هو أحد أوجه الشراكة الاقتصادية بين القطاع العام والخاص وتهدف الجماعات المحلية من خلال هذا النوع من الإدارة إلى دعم مجالات تتطلب رؤوس أموال مهمة، تستطيع الشركات المفوض لها توظيف الكفاءات والطاقات اللازمة لإنجاح المشاريع الاقتصادية (هدى، 2021، صفحة 35).

تنص المادة 142 من قانون الولاية (الأمانة العامة للحكومة ، 2012) على امكانية استغلال المجلس الشعبي الولائي بصفة مباشرة مصالحه العمومية عن طريق الاستغلال المباشر، كما هو الحال بالنسبة للبلدية حيث وجهت المادة 151 من قانون البلدية (الأمانة العامة للحكومة ، 2011) البلديات إلى اللجوء في استغلال مصالحها العمومية إلى مواردها الخاصة بالاستغلال المباشر وتسجيل إيرادات ونفقات هذا الاستغلال في ميزانيتها طبقاً لقواعد المحاسبة العمومية وهذا تشجيعاً لمبدأ التسيير الذاتي للمصالح.

بالنسبة للتفويض يلجأ إليه في حالة عدم القدرة على التسيير المباشر، فقد جاء في نصت المادة 149 من قانون الولاية على امكانية اللجوء إلى أطراف أخرى في تسيير المصالح العمومية إذا تعذر استغلالها مباشرة وذلك عن طريق الترخيص باستغلالها لمصلحة أطراف أخرى بالامتياز من قبل المجلس الشعبي الولائي، أما المادة 155 من قانون البلدية فقد أثبتت امكانية تسيير المصالح العمومية البلدية من قبل أطراف أخرى، بحكم أنها يمكن أن تكون محل امتياز.

ويمكن للمصالح العمومية الولائية أن تدير عن طريق مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي بعد انشائها من قبل المجلس الشعبي الولائي. (المادة 146 من قانون الولاية) .

ويمكن أن تدير المصالح العمومية البلدية عن طريق مؤسسات عمومية تتميز بتمتعها بالشخصية المعنوية، والذمة المالية المستقلة. (المادة 153 من قانون البلدية).

وفي إطار التعاون بين الجماعات المحلية من أجل تحقيق التنمية المحلية فقد وضحت المادة 150 من قانون الولاية امكانية انشاء مؤسسات مشتركة بين ولايتين أو أكثر وتسييرها بصفة مشتركة من أجل تحقيق المنفعة المشتركة.

وكذلك الحال بالنسبة للبلديات إذ أكدت المادة 215 من قانون البلدية امكانية اشتراك بلديتين متجاورتين أو أكثر في مشاريع للتنمية المحلية.

ومن خلال ماسبق يمكن القول أن قانون الجماعات الاقليمية الجزائرية الخاص بالولاية والبلدية، منح حرية إنشاء وتسيير مؤسسات تعود بالنفع على هذه الجماعات، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص أو مع مؤسسات عمومية أخرى، يبقى فقط تحفيز متخذي القرار بهذه الجماعات على تفعيل هاته القوانين من أجل الاستفادة من القدرات الخاصة أو المميّزة لكل إقليم من هذه الجماعات عن باقي الأقاليم للجماعات الأخرى، لا سيما القدرات المتعلقة منها بالميزات الطبيعية التي تزخر بها بلادنا الجزائر.

6. خاتمة:

إن للجماعات المحلية دور كبير في تحقيق التنمية على مستوى اقليمها، فالاختصاصات التي منحها القانون لها تخول لها استغلال مختلف الميزات الطبيعية الموجودة بها، كما أن لها الحق في إنشاء مشاريع منتجة من خلال هاته الميزات، وهذا ما يمكنها من زيادة إيراداتها المالية والجباية وتوفير مناصب شغل جديدة، وعليه يمكن القول أن استغلال الجماعات المحلية لميزاتها الطبيعية يعمل على توسيع مصادر الحصول على الأموال ويسمح لها بزيادة مواردها المالية وجبايتها المحلية وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى، كما أن قانون الجماعات الاقليمية الجزائرية يمنح حرية كبيرة لمتخذي القرار في

الولاية والبلدية من أجل استغلال الميزات الطبيعية التابعة لها إقليمياً، وفي الأخير تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تزرع الجماعات المحلية في الجزائر بميزات طبيعية كثيرة ومتنوعة؛
- استغلال الجماعات المحلية لميزاتها الطبيعية يمكنها من إنشاء مشاريع منتجة تسمح بزيادة مداخيلها وتوفير مناصب شغل جديدة؛
- منح حرية أكثر للجماعات المحلية من أجل استغلال ميزاتها الطبيعية يسمح بتشكيل ميزة تنافسية لها؛
- تشجيع متخذي القرار في الجماعات المحلية وتحفيزهم على استغلال الميزات الطبيعية يعد في صالح هذه الجماعات.
- وبناءً على النتائج المتوصل إليها نقترح مايلي:
- فتح المجال للجماعات المحلية وخاصة البلديات وتشجيعها على إنشاء مشاريع منتجة من خلال السماح لها باستغلال قدراتها الخاصة بحرية مما يسمح بزيادة مداخيلها، مع فرض إجراءات رقابية صارمة؛
- إعادة النظر في قانون الجماعات الإقليمية الجزائرية سواء قانون الولاية أو قانون البلدية بما يتلائم مع متطلبات التنمية المحلية؛
- زيادة مداخيل الجباية المحلية من خلال إعادة النظر في نسب وأنواع الضرائب والرسوم الممنوحة للجماعات المحلية مما يسمح بزيادة وتنويع مصادر تمويل هذه الجماعات؛
- التعاون بين الجماعات المحلية والإدارة الضريبية فيما يخص سبل تحصيل الضريبة وإرساء نظام ضريبي شفاف وعادل؛
- منح امتيازات للمقاول الذاتي من أجل استغلال الميزة الطبيعية للجماعات المحلية.

7. قائمة المراجع:

- Insee. (2021, 01 15). L'Institut national de la statistique et des études économiques من <https://www.insee.fr>: <https://www.insee.fr/fr/metadonnees/definition/c2198>
- الأمانة العامة للحكومة. (3 جوان، 2011). قانون رقم 11 - 10 المتعلق بالبلدية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. الجزائر.
- الأمانة العامة للحكومة. (29 فيفري، 2012). قانون رقم 12 - 07. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. الجزائر.
- بعلي محمد الصغير. (2004). قانون الإدارة المحلية الجزائرية. عنابة - الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع.
- جبلي هدى. (2021). أساليب تسير المرفق العام ودواعي تحسين الخدمة العمومية. مجلة الاقتصاد والتنمية الريفية، 28-38.
- حميد بوزيدة. (2006/2005). النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004). أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- ساخي بويكر. (2022). التنمية المحلية من منظور الجباية المحلية للجماعات المحلية - قراءة وصفية تحليلية-. مجلة دراسات جبائية، 200-220.
- عبد الباقي محمد. (2024). ضعف وتباين الجباية المحلية في الجزائر دراسة تحليلية لتقديرات 2023 و 2024. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 199-218.
- عبد الرزاق لجناف. (2021). دور الجباية المحلية في تحقيق الاستقلالية المالية للجماعات المحلية. مجلة دراسات جبائية، 126-155.
- ملعب مريم. (2023). التنمية المستدامة في الجزائر بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية وحماية البيئة. مجلة الفكر القانوني والدستوري، 46-62.
- وسام عباي، و خالد بن عمر. (2022). إشكالية تمويل الجماعات المحلية في الجزائر -بين تحديات الجباية المحلية وسبل تفعيلها. مجلة دراسات جبائية، 184-199.